

المحاضرة السابعة التحليل المالي

تمهيد

إن إيجابية نتائج دراسة الجدوى وبداية المشروع الاستثماري في ممارسة نشاطه الذي قام لأجله لا يعني على الإطلاق أنه لن يواجه أية أخطار بل على العكس فقد يواجه العديد من الأخطار غير المتوقعة (ركود غير متوقع في الطلب على منتجات المشروع، إفلاس المدينين، ... الخ)، وهو ما يستوجب من إدارة المشروع متابعة وضعيته لمعرفة مختلف مكامن القوة والضعف التي يمكن أن تكون لها آثار حالية ومستقبلية كبيرة على أدائه ، وفي هذا الصدد يعتبر أسلوب التحليل المالي أسلوباً جدياً هاماً تستخدمه إدارة المشروعات في دراسة وضعيات المشاريع التي تديرها. وهناك العديد من مداخل التحليل المالي منها التحليل المالي التقليدي، أي التحليل المالي حسب منظور السيولة/استحقاق، حيث يرى هذا التحليل أن المؤسسة هي عبارة عن كيان قانوني يملك ذمة مالية قبل أن يكون وحدة إنتاجية، ويهتم هذا التحليل قبل كل شيء بخطر العسر المالي والتوقف عن الدفع.

وبالرغم من العديد من أوجه القصور التي يعاني منها التحليل المالي التقليدي مثل عدم إعطائه تصوراً واضحاً حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل والتي دفعت لظهور التحليل المالي الوظيفي لمعالجتها، إلا أن أدواته لا تزال إلى يومنا هذا واسعة الانتشار مثلاً في البنوك حيث تستخدم هذه الأخيرة المؤشرات والنسب للحكم على ما إذا كان المقترض ميسوراً مالياً أم لا.

1- مفاهيم حول التحليل المالي

1-1- تعريف وأهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

يعرف التحليل المالي بأنه عملية تشخيص للوضع المالية للمنشأة من مختلف جوانبها بتاريخ معين والذي هو عادة تاريخ إقفال القوائم المالية من أجل تحديد نقاط الضعف فيها ثم البحث عن أسبابها ومعالجتها، وأيضاً تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً.

ويهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
 - الحكم على كفاءة الإدارة؛
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- وهناك العديد من الفئات التي تستخدم المعلومات الناتجة عن التحليل المالي وهي:

- المستثمرون الحاليون والمحتملون؛
- المقرضون؛
- العملاء والموردون؛
- الجهات والمؤسسات الحكومية؛
- آخرون.

1-2- شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمنشأة:

- مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغييرات الحاصلة في الفترة المالية (حساسية التحليل)؛
- مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المنشأة، حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، وقد يتم توجيه التحليل جزئياً لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد؛
- مدى كون التحليل المالي اقتصادياً في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛
- يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً؛
- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت؛
- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

1-3- تقسيمات التحليل المالي

يقسم التحليل المالي حسب ديناميكية أو سكون التحليل إلى التحليل الأفقي (الديناميكي) والتحليل العمودي (الساكن) كما يلي:

- التحليل العمودي (الرأسي) **Vertical Analysis**: ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بمقدار آخر داخل نفس السنة، وبصورة أكثر وضوحاً إذا ما أريد معرفة ربحية المنشأة لإحدى السنوات ولتكن 2020، فإنه يتم أخذ الربحية لهذه السنة وتنسب إلى مبيعات نفس السنة وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لهذه السنة دون السنوات الأخرى.

والتحليل العمودي يتميز بأذنه ضعيف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً، ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا عند مقارنته مع مقادير أخرى ذات نفس الدلالة.

- **التحليل الأفقي Horizontal Analysis:** يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي عنصر من عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية (لهذا يدعى بالتحليل المتحرك)، بمعنى آخر، إذا ما أريد دراسة ربحية الشركة على مدى خمسة سنوات ماضية، فإنه يتم أخذ قوائم الدخل لهذه السنوات وملاحظة ربحية الشركة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المنشأة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية، وهو بهذا يعتبر أفضل من التحليل العمودي. وتقتضي المقارنة بين فترة وأخرى اختيار سنة الأساس (Base year) حيث تكتسي هذه العملية أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور. وعند اختيار سنة الأساس لابد من مراعاة الاعتبارات التالية:

- الابتعاد عن التحيز الشخصي: أي ألا تخضع عملية اختيار سنة الأساس للاختيار الشخصي؛
- اختيار سنة أساس تتصف بأنها طبيعية أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواء إيجابية أو سلبية؛
- ألا تكون سنة الأساس متقدمة أو بعيدة، خاصة وأن عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق.
وفي حال وجود مثل هذه المشكلة الأخيرة، فإنه يمكن تجاوزها بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.
ويشوب التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية عيوب أساسية من أهمها:

- إن إظهار التغير على شكل نسبة مئوية واتجاه هذه النسب على مدى عدة فترات زمنية لا يظهر الأهمية النسبية لمختلف العناصر، مما يترتب عليه اهتمام المحلل المالي بدراسة عناصر قد لا تكون هامة ولكن لمجرد كبر التغير الخاص بها وإهمال دراسة عناصر قد تكون على قدر كبير من الأهمية ولكن حجم تغيرها صغير؛
- قد لا يتغير مجموع إحدى المجموعات في الميزانية (أو قائمة مالية أخرى) بين سنتي المقارنة وتظهر نسبة التغير صفر بالمائة وهذا يؤدي إلى إهمال المحلل لدراسة تغير هذه المجموعة على الرغم من أن مكونات المجموعة قد تتغير تغيراً جوهرياً بشكل يؤثر على الهيكل المالي للمشروع وعلى النتائج التي يخرج بها المحلل كأن تزداد عناصر النقدية على حساب بقية العناصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة؛

كما يقسم التحليل المالي حسب الطرف الذي يقوم بعملية التحليل إلى التحليل المالي الداخلي والتحليل المالي الخارجي كما يلي:

- **التحليل المالي الداخلي:** ويقوم بهذا النوع من التحليل طرف من داخل المشروع قد يكون موظف، قسم أو إدارة المشروع، أو قد يكون طرف من خارج المشروع لكن بناء على تكليف من إدارة المشروع. ويهدف التحليل المالي الداخلي في الغالب إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة به:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل؛

- متابعة تنفيذ الخطط؛

- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛

- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها. وهناك العديد من المزايا التي يتمتع بها المحلل المالي الداخلي سواء كمكلف من طرف إدارة الشركة أو كموظف فيها قد لا تتوفر للمحلل الخارجي منها:

- معرفته المسبقة بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية التي تتبعها الشركة مثل النظام المحاسبي المتبع، طرق الاستهلاك والتقييم، سياسة البيع والائتمان وغيرها؛

- حرية وسهولة حصوله على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل؛

- القبول الذي يتمتع به من مختلف إدارات وأقسام الشركة على أساس أنه عامل فيها، وهو ما يسهل عليه أدائه مهمته؛

- قد تتوفر له معلومات مهمة ليست منشورة في القوائم المالية لكنها مهمة في عملية التحليل مثل معلومات عن الإدارة وعلاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها وغيرها من المعلومات غير النقدية، وهو ما قد يصعب الحصول عليه من طرف المحلل المالي الخارجي؛

ومثل هذه المزايا لا بد أن تنعكس على دقة نتائج عملية التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

- **التحليل المالي الخارجي:** ويقوم بهذا النوع من التحليل أطراف من خارج المشروع يمكن أن يكونوا عبارة عن أفراد أو مؤسسات، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة مصلحة حالية أو مستقبلية مع المشروع، وترتبط أغراض هذا التحليل في الغالب بنوعية وأغراض الأطراف القائمة به سواء كانوا مستثمرين، مقرضين، حملة أسهم أو غيرهم. وتتم عملية التحليل حسب ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة موضوع التحليل.

1-4- معايير التحليل المالي

- إن عملية حساب النسب المالية أو أي مقياس آخر للأداء ستعتبر عملية ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معايير يتم على أساسها مقارنة تلك النسب المالية أو المقاييس والحكم عليها. وحتى يكون للمعيار معنى ويكون مقبولاً، فإنه لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:
- أن يتصف بالواقعية، أي إمكانية تنفيذه على أرض الواقع، وليس بالمثالية التي يتعذر تحقيقها، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
 - أن يتصف بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛
 - أن يتصف بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحتمل أكثر من معنى.
- وهناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل المالي في عملية التحليل نذكر منها ما يأتي:
- **المعايير المطلقة Absolute Standards**: وهي المعايير التي تأخذ مقداراً ثابتاً يتم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية. ويتم استخدام هذه المعايير لمقارنة ما هو فعلي أو متحقق معها، فمثلاً إذا كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمنشأة معينة هي 3، فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها والبالغة 2. ويؤخذ على المعايير المطلقة أنها مؤشرات مالية ضعيفة المدلول لصعوبة تطبيقها على جميع الشركات.
 - **المعايير التاريخية Historical Standards**: وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي تستخرج من الكشوفات المالية للمنشأة، وعادة ما يتم حساب قيمة المعيار من خلال حساب المتوسط الحسابي لفترات سابقة محددة. ومن بين ما يؤخذ على المعايير التاريخية هو صعوبة انطباق الماضي على المستقبل إذا تغيرت الظروف الداخلية والخارجية للمنشأة بالإضافة إلى صعوبة تقرير الفترات السابقة التي يجب استخدامها.
 - **المعايير المستهدفة Targeted Standards**: تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة، والمحلل المالي يمكنه أن يقارن ما هو متحقق فعلياً مع ما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق، فعلى سبيل المثال يمكن مقارنة نسبة الربحية التجارية مع نسبة الربحية التجارية المخططة؛
 - **المعايير الصناعية Industrial Standards**: وهي المعايير التي ينفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة والمتماثلة عادة في النشاط حيث تحكم الشركات مثلاً على نسبة مالية معينة محسوبة على أساس أرقام متحققة فعلاً بعد مقارنتها بنسبة الصناعة، وهذه المعايير هي أكثر المعايير استخداماً. وقد واجهت المعايير الصناعية بعض الصعوبات منها:
 - صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات لتنوع أنشطتها؛
 - اختلاف الظروف التاريخية والحجم والمستوى التكنولوجي ونمط الإنتاج لأن هذه العوامل تؤثر في تركيبة المنشأة المالية وتجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى له؛

- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة؛
- اختلاف الأساليب المحاسبية المستخدمة بين المنشآت المختلفة يؤدي إلى اختلاف في النتائج المالية والمؤشرات.

1-5- القوائم المالية Financial Statements

تتضمن القوائم المالية للشركات في حدها الأدنى كل من الميزانية العمومية (Balance Sheet)، قائمة أو كشف الدخل (Income Statement) وقائمة التدفق النقدي (Statement of cash flows). وسنركز فيما يلي على الميزانية العمومية وقائمة الدخل بشيء من التفصيل، في حين سنقدم لمحة فقط على قائمة التدفقات النقدية.

أ- الميزانية العمومية

تعرف الميزانية العمومية بأنها صورة للمنشأة في لحظة معينة من حياتها تبين مختلف الموارد المتاحة لها، ومختلف الاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد. وتقسم الميزانية العمومية إلى مجموعتين: مجموعة الأصول ومجموعة الخصوم (الالتزامات وحقوق الملكية).

الأصول: وهي تعبر عن مختلف الاستخدامات التي توجه إليها الموارد المتاحة للمنشأة. وتتأثر الأصول بالعديد من العوامل:

- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة هل هو تجاري أم صناعي أم زراعي؛
 - أهداف المؤسسة هل تتركز على السيولة أم الربحية؛
 - الشكل القانوني للمؤسسة (مشروع فردي، شركة مساهمة عامة، شركة أشخاص)؛
- ويتكون جانب الأصول من الأصول الثابتة والأصول المتداولة.
- الأصول الثابتة:** "وهي الأصول التي يقطنها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية وليس لإعادة بيعها".
- ويمكن التمييز بين نوعين من الأصول الثابتة:
- الأصول الثابتة الملموسة:** وتتمثل في الآلات، العدد، الماكينات، المباني، الأراضي وغيرهم. وبعض الشركات تمتلك استثمارات ثابتة من الأوراق المالية؛
 - الأصول الثابتة غير الملموسة:** مثل شهرة المحل، براءات الاختراع والعلامة التجارية.
- وهناك العديد من الأسباب التي تدعو للاهتمام بالأصول الثابتة:
- أن هذا النوع من الأصول يمثل الجزء الأكبر من قيمة موجودات عدد كبير من المشاريع؛
 - أنها أقل الأصول سيولة، فالأخطاء المتعلقة بإدارتها لا يمكن معالجتها بسرعة، وسوء الإدارة يؤدي إلى تصفية المشروع؛
 - أن التغيرات في مستوياتها لها أثارها الاقتصادية الهامة؛

- عدم التأكد من العائد المتوقع لها؛
- قد تبيع المنشأة بعض موجوداتها الثابتة جبراً وهذا يؤدي إلى خسارة كبيرة.
- الأصول المتداولة:** وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة أيهما أسرع ، وهي تشمل العديد من العناصر مثل النقد، المدينون، أوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدماً وغيرهم. ويقصد بالدورة التجارية الفترة بين شراء المنشأة للبضاعة المعدة للبيع أو المواد الأولية اللازمة لإنتاج البضاعة وبين تحويلها إلى نقدية.
- الخصوم:** وهي تعبر عن مصادر أموال المنشأة. ويمكن تقسيم الخصوم إلى:
 - **الأموال الدائمة:** وتتمثل في جميع الموارد التي تتعدى فترة استحقاقها السنة، وهي تضم:
 - **الالتزامات طويلة الأجل:** تتمثل في جميع التزامات المنشأة طويلة المدى (مثل القروض طويلة الأجل).
 - **حقوق الملكية:** وهي تشير إلى الحق المتبقي للملاك بعد استيفاء جميع حقوق الدائنين (الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل) . وتتمثل حقوق الملكية في رأس مال الأسهم العادية والممتازة، فائض علاوة إصدار الأسهم، الأرباح المحتجزة والاحتياطات.
 - **الخصوم المتداولة:** وتتمثل في الالتزامات الواجب سدادها من طرف المنشأة للغير في فترة زمنية قصيرة غالباً ما تكون خلال الفترة التشغيلية الواحدة، أي خلال السنة المالية للمنشأة. ومن أمثلة الخصوم المتداولة هناك الموردون، أوراق الدفع، قروض قصيرة الأجل.
- وهناك العديد من العوامل المؤثرة على مجموعة الخصوم، فبالإضافة إلى العوامل السابقة، تتأثر مجموعة الخصوم بالعوامل التالية:
 - طبيعة أسواق المشروع ومنها سياسة البيع والتوزيع المتبعة؛
 - المرحلة التي وصلتها المؤسسة من مراحل النمو (النمو، البلوغ،...)
 - سياسة الإدارة في التمويل؛
 - توافر مصادر التمويل المختلفة.
- ويتم ترتيب عناصر الميزانية العمومية كما يلي:
 - عناصر جانب الأصول حسب درجة السيولة من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة.
 - عناصر جانب الخصوم حسب درجة الاستحقاق من الأطول استحقاقاً إلى الأقصر استحقاقاً.
- وجميع العناصر يتم حسابها بقيمتها الصافية، وبقيمها السوقية لا التاريخية.
- والجدول التالي يوضح ميزانية عمومية مختصرة:

المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي	الأصول
	<u>الأموال الدائمة</u> حقوق الملكية التزامات طويلة الأجل		<u>الأصول الثابتة</u>
	<u>الخصوم المتداولة</u>		<u>الأصول المتداولة</u>
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

ب- قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بأنها "ملخص لإيرادات ومصروفات المنشأة الاقتصادية خلال فترة مالية واحدة، وتسمى أيضا قائمة الربح لأنها تبين ربح الفترة من خلال مقابلة إيرادات الفترة مع مصروفاتها".

وتكمن أهمية قائمة الدخل فيما يلي:

- تمكين المالكين من التعرف على نتائج استثماراتهم؛
- تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع الشركة وضمان أموالهم؛
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح؛
- تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات.

وتتضمن قائمة الدخل العديد من البنود كما يلي:

- إجمالي المبيعات: ويتمثل في مجموع مبيعات المنشأة خلال الفترة التشغيلية الواحدة، ويتم حسابه من خلال مجموع فواتير البيع.
- صافي المبيعات: ويتم حسابه من خلال طرح مردودات المبيعات ومسموحاتها من قيمة إجمالي المبيعات.

- تكلفة المبيعات: تمثل تكلفة ما تم بيعه فعلاً خلال الدورة التشغيلية. وتختلف العناصر التي تكون تكلفة المبيعات حسب طبيعة نشاط المنشأة، فحساب تكلفة المبيعات في المنشأة التجارية يمكن أن يتم باستخدام عدد قليل من العناصر مثل مخزون أول المدة، المشتريات ومخزون آخر المدة، أما حساب تكلفة المبيعات في المنشأة الصناعية فيتم باستخدام الكثير من العناصر لأن المبيعات هي عبارة عن مخرجات تمت بواسطة العديد من المدخلات (المواد الأولية، مواد نصف مصنعة، اليد العاملة، ...).

- الربح الإجمالي: ويتمثل في الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها.

- المصاريف التشغيلية: وهي تشمل مجموعتين:

- المجموعة الأولى: مصاريف إدارية وعامة تتكون من مخصصات الاستهلاك للأصول الثابتة والمصاريف التي لها علاقة بالإدارة العامة إضافة إلى التكاليف الأخرى...
- المجموعة الثانية: عبارة عن مصاريف البيع والتوزيع تشمل رواتب وأجور موظفي البيع والتوزيع والعمولات المرتبطة بها ومخصصات استهلاك الأجهزة والمعدات المستخدمة في إدارة المبيعات، إضافة إلى تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها باعتبارها تكاليف إدارة المبيعات.
- صافي الدخل التشغيلي: وهو يمثل ربح العمليات، ويتمثل في صافي الدخل المتحقق من النشاط الرئيسي للمنشأة خلال الدورة المحاسبية الواحدة، ويتم الحصول عليه بطرح المصاريف التشغيلية من الربح الإجمالي.
- الإيرادات والمصروفات الأخرى: وهي عبارة عن الإيرادات والتكاليف التي تحققها المنشأة من أنشطة أخرى مثل إيرادات الأوراق المالية أو الفوائد على القروض طويلة الأجل.
- صافي الدخل قبل الضريبة: ويتم الحصول عليه بطرح الإيرادات والمصروفات الأخرى من صافي الدخل التشغيلي.
- مخصص الضريبة: وهو المبلغ المقتطع (حسب النسبة المفروضة من طرف الدولة) من صافي الدخل قبل الضريبة.
- صافي الدخل بعد الضريبة: وهو الفرق بين صافي الدخل قبل الضريبة ومخصص الضريبة.
- أرباح وخسائر غير عادية: ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً:
 - أن يكون غير عادي في طبيعته؛
 - غير متكرر في حدوثه؛
 - له أهمية نسبية.
- والخسائر غير العادية يمكن أن تكون عبارة عن كوارث طبيعية، حرائق، غرامات، تعويضات قضائية وغيرها، أما الأرباح غير العادية فيمكن أن تكون عبارة عن بيع أصول ثابتة أو تعويضات قضائية أو غيرهما.
- صافي الربح: ويتمثل في صافي الدخل بعد الضريبة مضاف إليه الأرباح غير العادية ومطروح منه الخسائر غير العادية. وفي حالة عدم تسجيل أرباح وخسائر غير عادية فإن صافي الربح هو نفسه صافي الدخل بعد الضريبة.
- وفيما يلي شكل مبسط عن قائمة الدخل:

المبلغ	البيان
	إجمالي المبيعات
	مردودات المبيعات
	مسموحات المبيعات
	صافي المبيعات
	تكلفة المبيعات
	الربح الإجمالي
	المصاريف التشغيلية
	صافي الدخل التشغيلي
	الإيرادات الأخرى
	المصاريف الأخرى
	صافي الدخل قبل الضريبة
	مخصص الضريبة
	صافي الربح

ج- قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات المالية بأنها "كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بشركة ما خلال فترة زمنية معينة."

وتشمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي تعتبر أهم مصادر التدفقات النقدية وتبين مصادر واستخدامات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية خلال الفترة المالية مثل المشتريات والمبيعات النقدية، تحصيل الديون من عند المدينين، تسديد الديون إلى الدائنين، تسديد الأجور،...الخ.
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي تبين مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تنجم عن الأنشطة الاستثمارية للشركة مثل الإقراض بضمانات أو بدون ضمانات، التحصيلات من القروض، شراء وبيع الأصول الثابتة.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: ويبين هذا النوع من التدفقات النقدية الآثار النقدية للأنشطة التمويلية للشركات مثل إصدار أسهم عادية أو سندات نقداً، الاقتراض مقابل أوراق الدفع، وتوزيع حصص الأرباح النقدية على المساهمين.